أخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 111

5-11 مارس 2012

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

دبي الأولى عالمياً في إشغال الغرف الفندقية خلال يناير الماضي

حققت دبي المركز الأول عالميا في نسبة الإشغال الفندقي مسجلة 86,2% وجاء في المركز الثاني هونج كونج بنسبة 79,7%، ثم سيدني في المركز الثالث بنسبة 78,2%، ثم لندن في المركز الرابع بما نسبته 69.7% ثم طوكيو في المركز الخامس 68.7 % ثم باريس في المركز السادس 67.9% . وأفادت دائرة السياحة والتسويق التجاري بدبي بأن تقرير لمؤسسة إس تي آر جلوبال عن شهر يناير الماضي بين تفوق دبي في الإشغال على العديد من مدن العالم، فقد جاءت نيويورك في المركز الثامن من حيث الإشغال بنسبة 66,7 % وبرلين في المركز الثاني عشر 52,2%، وروما في المركز الرابع عشر بنسبة 44,2%. وشهد جناح دائرة السياحة والتسويق التجاري خلال معرض آي تي بي في برلين نشاطا كبيرا، وقام محمد أحمد المحمود سفير الدولة لدى ألمانيا بزيارة ثانية لجناح دبي، وقام بزيارة الجناح يوجن بوتشي رئيس جمعية وكالات السفر الألماني "دي آر في " التي تضم جميع الشركات السياحية في السوق الألماني، وزار الجناح أيضا عدد كبير من صانعي القرار السياحي من مختلف الدول خاصة من السوق الألماني. وقام بزيارة الجناح أيضا أحمد الشامسي رئيس مجلس إدارة هيئة السياحة والآثار بالفجيرة وسعيد السماحي مدير عام الهيئة وعدد من ممثلي الجهات المشاركة من الدولة. تم خلال اللقاء بحث التعاون بين دائرة السياحة والهيئة فيما يتعلق بمعايير وتصنيف المنشآت الفندقية في إمارة الفجيرة وذلك استكمالا للزيارات المتبادلة بين الجانبين الشهر الماضي كما أطلع المري وفد سياحة الفجيرة على معايير تصنيف المنشآت الفندقية الجديد المزمع إعلانها هذا العام .

المصدر: الاتحاد

التعليق

من كلمة سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم، رئيس لجنة التنمية الاقتصادية رئيس هيئة دبي للطيران الرئيس الأعلى لمجموعة طيران الإمارات ملتقى دبي للآفاق الاقتصادية 2012: حرصت دبي على تعزيز سياستها في التنويع الاقتصادي من خلال فتح آفاق جديدة للتنويع الاقتصادي في المنطقة، واستطاعت الإمارة على مر العقود القليلة الماضية من خلق فرص اقتصادية لا مثيل لها واستقطاب أفضل المشاريع والأعمال التجارية، مع التزامها التام بتقديم سوق مفتوح، ذو منافسة عادلة واقتصاد متنوع. وعلى الرغم من التحديات التي شهدتها إمارة دبي في العام 2009 وأوائل العام 2010، إلا أنها نجحت من خلال سياستها الحكيمة في تنشيط الأوضاع الاقتصادية وخاصة في القطاعات الاقتصادية غير النفطية. وخلال العام 2011 شهدت إمارة دبي نمواً واضحاً في قطاعات التجارة، والخدمات اللوجستية، والتجزئة والسياحة، باعتبارها العجلة الأساسية في دفع النمو الاقتصادي للارتقاء بمعدلات قياسية، عبر توافر البنية التحتية المتطورة للإمارة وآلية العمل المتقنة في مختلف القطاعات تماشياً مع المعايير العالمية. ومثالاً على ذلك، شكلت إجمالي عائدات قطاع الخدمات اللوجستية، والتجارة، والنقل، والسياحة ما نسبته 60% من إجمالي الناتج المحلي للإمارة في العام 2011. كما شهد قطاع السياحة والسفر انتعاشا كبيرا، إضافة إلى ذلك زيادة مطردة في حركة الركاب عبر مطار دبي الدولي خلال العامين 2010 و2011. هذا وقد ظل القطاع المالي محافظاً على مكانته ومرونته على الرغم من التحديات التي تواجه الإقراض في القطاع العقاري. لقد عملت حكومة دبي على تعزيز ثقة الشركات وأصحاب الأعمال، من خلال استراتيجياتها الناجحة بالتنسيق المباشر مع القطاع الحكومي والخاص. وها نحن الآن نشهد أن اقتصاد دبي قد عاد إلى خطى النمو الإيجابي خلال العامين الماضيين، بوتيرة معتدلة ومرضية، مقارنة بمرحلة ما قبل العام 2009. وبحسب الإحصاءات المتاحة، شهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً بمعدل 2.5 في المائة خلال العام 2010، ويتوقع أن يزيد عن ثلاثة في المائة في عام 2011. وأظهرت الفترة الماضية قدرة حكومة دبي على الوفاء بمتطلبات الديون على مؤسساتها والشركات التابعة لها، وتوليد عوائد مجزية على الرغم من التداعيات السابقة. وانتهجت الإدارة المالية العامة في حكومة دبي إجراءات ساهمت في ترشيد استخدام الأموال العامة، كما أنها وضعت ضوابط لميزانية العام 2012.

الدولية

بيانات اقتصادية تظهر اتجاه الصين الى هبوط مريح
صفحة 02 ◄

الوظائف الامريكية تنمو بقوة في فبراير ونسبة البطالة 8.3 %
صفحة 02 ◄

الاقليمية

السعودية تخطط لجذب 200مليار ريال للصناعة التحويلية
صفحة 03 ◄

دين الاردن يرتفع 17% في 2011 متجاوزا الحد الاقصى المسموح به
صفحة 03 ◄

المحلية

التبادل التجاري بين الإمارات واليابان ينمو 38% إلى 184 مليار درهم
صفحة 04 ◄

11,75 مليار درهم إصدارات سندات وصكوك محلية خلال شهرين
صفحة 05 ◄

المقال الأسبوعي
الضريبة على المعاملات المالية في البورصة
صفحة 06 ◄

بيانات اقتصادية تظهر اتجاه الصين الى هبوط مريح

أظهرت مجموعة مؤشرات يوم الجمعة أن الاقتصاد الصيني يتجه الى هبوط مريح مما يهدئ مخاوف المستثمرين من حدوث تباطؤ حاد ويكشف عن فرصة كبيرة لمواصلة تيسير السياسة النقدية لدعم النمو. ودعمت أول مجموعة رئيسية من البيانات الاقتصادية لهذا العام التوقعات بأخذ خطوة جديدة على صعيد السياسة النقدية اذ أنها أظهرت تباطؤا في الانتاج الصناعي والتضخم واستثمارات الاصول الثابتة ومبيعات التجزئة. ودعمت بيانات نمو الاقراض التوقعات بتيسير السياسة النقدية لدعم الطلب على الائتمان وضمان تحقيق النتيجة التي يريدها صناع السياسة التي تتمثل في تباطؤ الاقتصاد بالدرجة الكافية لوقف استثمارات المضاربة وفي الوقت نفسه خلق ما يكفي من فرص العمل للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي. وقال يي بينغ هوانغ الخبير الاقتصادي لدى باركليز كابيتال في هونج كونج "نشهد هذا الهبوط المريح منذ فترة وهذا لن يتغير ... تيسير السياسة سيستمر لفترة من الوقت لكن ليست هناك حاجة ملحة للتيسير بشدة." وأظهرت بيانات أن انتاج المصانع الصينية تباطأ أكثر من المتوقع في الشهرين الاولين من 2012 حيث نما 11.4 بالمئة فقط عن مستواه قبل عام اذ أن ضعف الطلب في الداخل والخارج أبطأ الانتاج الى أدنى مستوياته في أكثر من عامين ونصف. وساعد هذا على كبح التضخم في أسعار المستهلكين الذي تباطأ الى أدنى مستوياته في 20 شهرا عند 3.2 بالمئة في فبراير شباط مقارنة بمستواه قبل عام بينما كان المحللون يتوقعون ارتفاعه 3.4 بالمئة. وهو بذلك ضمن الحدود المريحة لمستوى التضخم الذي تستهدفه بكين في 2012 البالغ أربعة بالمئة. وقال محللون ان تباطؤ النمو والتضخم في الوقت نفسه من المتوقع أن يدفع الصين الى مواصلة خفض مستوى الاحتياطي الالزامي للبنوك التجارية.

المصدر: رويترز

الاقتصاد البريطاني نما 0.1 % في 3 أشهر حتى فبراير

قال المعهد الوطني للبحوث الاقتصادية والاجتماعية يوم الجمعة ان الاقتصاد البريطاني نما بنسبة 0.1 بالمئة في الاشهر الثلاثة حتى نهاية فبراير شباط مع استقراره بعد تراجع في فترة الاشهر الثلاثة السابقة. ووفقا لتقديرات المعهد فان الناتج المحلي الاجمالي انكمش بنسبة 2ر 0 بالمئة في الاشهر الثلاثة حتى نهاية يناير. وقال المعهد في تقريره الشهري "في الوقت الحالي يمكن وصف اقتصاد المملكة المتحدة بانه مستقر. نتوقع ان يترسخ الانتعاش الاقتصادي للمملكة المتحدة في 2013 ... ولا نتوقع ان يتخطى الناتج ذروته المسجلة في اوائل 2008 حتى العام 2014 ." وتشير تقديرات المعهد الي ان مستوى الناتج المحلي الاجمالي لم يتغير عما كان في سبتمبر. واظهرت بيانات رسمية صدرت في وقت سابق من اليوم هبوطا مفاجئا في الناتج الصناعي البريطاني في يناير. واثارت الارقام شكوكا في ان الاقتصاد سيتعافى بعد انكماشه في نهاية 2011 لان اسعار النفط المرتفعة تشكل تحديا جديدا للنمو.

المصدر: رويترز

الوظائف الامريكية تنمو بقوة في فبراير ونسبة البطالة 8.3 %

زاد التوظيف في الولايات المتحدة بمعدل قوي في فبراير شباط للشهر الثالث على التوالي في علامة على اتساع نطاق التعافي الاقتصادي وتراجع الحاجة الى تيسير نقدي اضافي من الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الامريكي). وقالت وزارة العمل ان أصحاب العمل أضافوا 227 ألف وظيفة الشهر الماضي واستقرت نسبة البطالة عند أدنى مستوياتها في ثلاثة أعوام البالغ 8.3 بالمئة. وهذه أول مرة منذ بداية 2011 تنمو فيها الوظائف أكثر من 200 ألف وظيفة في ثلاثة أشهر متتالية مما يعزز فرص الرئيس باراك أوباما في اعادة انتخابه لولاية ثانية. وجرى تعديل بيانات ديسمبر كانون الاول ويناير كانون الثاني لتكشف أن الوظائف التي أضافها الاقتصاد خلال الشهرين أكثر بمقدار 61 ألف وظيفة عما أظهرته الارقام الاولية

المصدر: رويترز

نمو الواردات يحمل الصين في فبراير أكبر عجز تجاري في عقد

سجل الميزان التجاري في الصين عجزا بلغ 31.5 مليار دولار في فبراير مع تخطي الواردات حجم الصادرات لتسجل البلاد أكبر عجز في عقد على الاقل مما يؤجج الشكوك بشأن مدى تأثير الطلب الخارجي الضعيف أو عوامل موسمية على الانخفاض. ونمت الواردات بنسبة 39.6 بالمئة في فبراير وهو أعلى مستوى في عام لتتجاوز النسبة توقعات بلغت 27 بالمئة وتزيد على مثلي معدل نمو الصادرات البالغ 18.4 بالمئة. ومعدل نمو الصادرات يتجاوز فقط نصف المعدل المتوقع رغم انه عند أعلى مستوى في ستة أشهر. وقال تشانغ تشي وي كبير الاقتصاديين لدى نومورا في هونج كونج "الصورة متباينة للغاية" محذرا من تحميل النتائج أكثر مما تعني في ظل التقلبات الناجمة عن عطلة العام القمري الجديد والتي تعطلت خلالها المصانع أسبوعا في يناير 2012 وفبراير من العام الماضي. وصرح تشانغ "لكن ثمة جانبا مشرقا في تلك الواردات لاسيما واردات المكونات لاغراض التصدير والتي كانت ضعيفة في يناير وتحسنت في فبراير. أتوقع أن تنمو الصادرات في مارس وابريل قليلا عن هذا المستوى." وحذر اقتصاديون في اتش.اس.بي.سي العملاء من عجز يصل الى 28 مليار دولار وكان متوسط التوقعات في السوق لعجز حجمه 4.9 مليار دولار. ويرى محللون في استطلاع أن عطلات العام القمري الجديد تعني أن يتعين على المستثمرين جمع بيانات يناير وفبراير معا لقياس الاتجاه بشكل أفضل. وحددت الحكومة معدل النمو المستهدف للصادرات والواردات في 2012 كاملا بنحو عشرة بالمئة

المصدر: رويترز

السعودية تخطط لجذب 200مليار ريال للصناعة التحويلية

أكد صناعيون ومسؤولون في صناعة البترول والغاز في ختام المنتدى الثاني للصناعات التحويلية بالجبيل السعودية، أن الصناعات التحويلية باتت هدفا استراتيجيا للاستثمار المحلي يجب التخطيط له والعمل على تحقيقه، فيما أوضح رئيس المنتدى مدير عام التخطيط الاستراتيجي وتطوير الاستثمار بالهيئة الملكية بالجبيل، أن المنتدى يسعى لعرض الفرص الاستثمارية في الصناعات التحويلية في كل من الجبيل وينبع ورأس الخير وغيرها لجذب استثمارات تصل إلى 200 مليار ريال. وذكرت مصادر بالهيئة الملكية في الجبيل أنه تم تخصيص حوالي 25% من مساحة "الجبيل2 " للصناعات التحويلية، مبينة أن هذا التوجه يأتي في ظل مجموعة من المبادرات التي تستهدف بناء الصناعات التحويلية، وخلق البيئة الحاضنة لها في كافة المدن الصناعية، وفي مقدمتها الجبيل وينبع ورأس الخير، والتوسع في الصناعات والأنشطة الثانوية والقيمة المضافة. وأشار إلى أن مشروع "صدارة" ومجمع البتروكيماويات التابع له الذي بدأ العمل فيه الآن بين أن أرامكو السعودية وشركة (داوكميكال) الأمريكية في الجبيل2، يضم 26 مصنعا ويعتبر واحدا من أكبر مرافق إنتاج الكيماويات المتكاملة في العالم، وسينتج عشرات المنتجات الأولية والمتوسطة والنهائية، ويوفر الاستثمارات للقطاع الخاص وآلاف فرص العمل للكوادر الوطنية. وذكر أن هناك المشروع الثاني الجاري تنفيذه حاليا وهو بناء أضخم مجمع متكامل للألمنيوم في العالم، ويستهدف تصنيع منتجات عالية التقنية والجودة تشمل صناعة أجزاء السيارات، والتغليف والتشييد، والبناء.

المصدر: العربية.نت

دين الاردن يرتفع 17% في 2011 متجاوزا الحد الاقصى المسموح به

أظهرت بيانات لوزارة المالية الاردنية يوم الخميس أن اجمالي الدين المحلي والخارجي للاردن ارتفع 17 بالمئة العام الماضي متجاوزا الحد الاقصى المسموح به بسبب اقتراض حكومي ضخم لتمويل الدعم وتعويض ضعف في الايرادات. وأظهرت أحدث أرقام مبدئية أن الدين العام وقدره 13.4 مليار دينار (19 مليار دولار) يشكل الان 65.7 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي المتوقع لعام 2011 متجاوزا الحد الاقصى المسموح به البالغ 60 بالمئة حيث أدت توترات اقتصادية الى انخفاض الايرادات المحلية والمعونات الاجنبية. ودفعت الاضطرابات السياسية في المنطقة الحكومة لمواصلة الدعم المكلف. وتضرر الاقتصاد الاردني من طلب محلي ضعيف وهبوط في تدفقات النقد الاجنبي ومن بينها التحويلات من العاملين في منطقة الخليج. وتضررت أيضا السياحة وهي مصدر رئيسي للنقد الاجنبي. ولجأت الحكومة الى الاقتراض الداخلي بشكل متزايد لتمويل دين عام متنام مصدرة المزيد من أذون الخزانة والسندات. وبلغ صافي الدين المحلي 8.91 مليار دينار في نهاية ديسمبر كانون الاول. وهبط الدين الخارجي -ومعظمه مستحق لجهات غربية ومؤسسات تمويل دولية- 2.7 بالمئة الى 4.48 مليار دينار في نهاية ديسمبر مقارنة مع الفترة نفسها في نهاية 2010 بحسب البيانات. وقال مصرفيون ان الحكومة تخطط للحصول على المزيد من التمويل للمشروعات من المانحين هذا العام بهدف خفض الاعتماد على الاقتراض من البنوك المحلية لتوفير مزيد من الاموال للمستثمرين من القطاع الخاص بينما تسعى وراء أنواع جديدة من التمويل.

المصدر: العربية.نت

المركزي: الاحتياطي الأجنبي لمصر لا يكفي سوى 3 أشهر

كشف تقرير صادر عن البنك المركزي المصري عن سحب البنوك المصرية نحو 7.3 مليار جنيه بما يعادل 1.2 مليار دولار، من أرصدتها المستثمرة في الخارج في شهر واحد لتصل في نهاية ديسمبر الماضي إلى 82.8 مليار جنيه، أو 13.73 مليار دولار، مقارنة بنحو 90.1 مليار جنيه في نهاية نوفمبر. بينما فسّرت هذه الخطوة بحاجة البنوك إلى سيولة في السوق الداخلية لتلبية الاحتياجات في السوق المحلية، وكذلك للاستفادة منها في تدبير الأموال اللازمة التي تحتاج إليها البنوك المحلية لتقوية مراكزها المالية، وفقاً لصحيفة "الشرق الأوسط" اللندنية. وأضاف النادي أن حاجة البنوك إلى سيولة بسبب المخاوف التي تعتري السوق المحلية هي ما دفعها إلى رفع الفائدة على شهادات الادخار بنحو 12% خلال الشهور الماضية. وكانت البنوك الحكومية، قد رفعت الفائدة على عدد من شهادات الادخار قبل شهرين، وتبعها عدد من البنوك بعد ذلك لتوفير أكبر قدر من السيولة في ظل مخاوف من نقص السيولة حسب تصريحات الحكومة على مدار الشهور الماضية. وهناك سبب آخر وراء خفض البنوك لاستثماراتها في الخارج، وهو محاولتها لتوفير سيولة تمكنها من تطبيق معايير رأس المال التي تفرضها "بازل 2" المتعلقة بكفاية رأس المال لتحمل المخاطر، والمقرر أن تطبق في مصر في مارس الحالي، إلى جانب الاضطرابات في الأسواق الأوروبية والأميركية وعدم الحصول على عوائد كبرى من ذلك التوظيف الخارجي. وكانت البنوك تعمل على زيادة إجمالي أرصدتها المستثمرة في الخارج في أكتوبر الماضي وارتفع حجم استثماراتها في الخارج بما يقترب من 9 مليارات جنيه (1.49 مليار دولار) ليصل إلى 91.3 مليار جنيه بعد أن كان لا يتعدى 82.4 مليار جنيه (13.6 مليار دولار) في نهاية شهر سبتمبر الماضي، في الوقت الذي تحاول فيه الحكومة، منذ شهور، البحث عن سبل للاقتراض من الخارج وسط تحذيرات من تفاقم الدين الخارجي البالغ 34 مليار دولار. وعملت البنوك المصرية في أعقاب ثورة "25 يناير" على خفض أرصدتها المستثمرة في الخارج لتسجل تراجعاً بنسبة 10.67% العام الماضي، بعد أن كانت مرتفعة بنسبة 76.74% بنهاية العام المالي قبل الماضي في يونيو بحسب بيانات البنك المركزي. وعلى صعيد آخر، كشف أحدث تقرير صادر عن البنك المركزي المصري عن عدم قدرة الاحتياطي النقدي على تغطية سوى 3.4 شهر من الواردات السلعية، وذلك مع نهاية يناير/كانون الثاني 2012 مقارنة بنحو 3.7 شهر في الشهر السابق ونزولا من مستوى 8.6 شهر واردات في 2010. ويأتي ذلك التراجع كنتيجة مباشرة للنزيف المستمر في حجم الاحتياطي بشكل مستمر من 36 مليار دولار في ديسمبر قبل الماضي إلى 15.7 مليار دولار نهاية فبراير الماضي.

المصدر: العربية.نت

رصيد حسابات البنوك الجارية لدى «المركزي» ينخفض 12,6 مليار درهم

انخفض رصيد الحسابات الجارية للبنوك بالدولة لدى المصرف المركزي بقيمة 12,6 مليار درهم، بنسبة تراجع بلغت 48,3% خلال شهر ديسمبر 2011، بحسب بيانات المسح النقدي الصادرة عن المصرف المركزي أمس. وتراجع رصيد الحسابات الجارية للبنوك لدى المصرف المركزي إلى 13,5 مليار درهم بنهاية ديسمبر 2011 مقارنة بـ26,1 مليار درهم بنهاية نوفمبر الذي سبقه. وانحسر النقد المتداول بقيمة 100 مليون درهم في السوق المحلية، ليستقر عند مستوى 41,6 مليار درهم مقارنة بـ41,7 مليار درهم خلال نوفمبر 2011. بالمقابل، ارتفعت متطلبات الاحتياطي بنحو 100 مليون درهم لتبلغ 62,8 مليار درهم بنهاية ديسمبر الماضي، مقارنة بـ62,7 مليار درهم بنهاية نوفمبر من العام نفسه. وتظهر بيانات "المركزي" أن صافي الإقراض لشهادات الإيداع ارتفع خلال شهر ديسمبر الماضي إلى 80 مليار درهم، بزيادة قيمتها 5,7 مليار درهم تعادل ارتفاعاً بنسبة 7,7%، وذلك مقارنة برصيدها في نهاية نوفمبر 2011 البالغ 74,3 مليار درهم. وتعتبر شهادات الإيداع إحدى أدوات السياسة النقدية التي يوفرها المصرف المركزي للبنوك العاملة في الدولة، لمساعدتها على إدارة السيولة الفائضة المتوفرة لديها.

المصدر: الاتحاد

11,75مليار درهم إصدارات سندات وصكوك محلية خلال شهرين

أصدرت 6 شركات إماراتية سندات وصكوك بقيمة 11,75 مليار درهم خلال شهري يناير وفبراير الماضيين، فيما يعتبر مؤشراً على ارتفاع الثقة بأداء الاقتصاد الوطني، من قبل المستثمرين في الأسواق العالمية، بحسب فواز أبو سنينة، رئيس أسواق رأس المال ببنك أبوظبي الوطني. وأوضح أبوسنينة أن شهر يناير العام الحالي سجل 4 إصدارات محلية لأجل 5 سنوات تستحق في عام 2017، بينما شهد شهر فبراير إصدارين لأجل عشر سنوات، يستحقان عامي 2021 و2022. وتوزعت الإصدارات خلال الشهرين الماضيين على 3 إصدارات لبنوك وشركات تمويل، ومثلها لشركات استثمار في الدولة. وتفصيلاً، بين أبوسنينة أن بنك الخليج الأول ومصرف الإمارات الإسلامي أصدرا في 12 يناير 2012 صكوكاً بقيمة مليار دولار أميركي (3,67 مليار درهم)، بواقع 500 مليون دولار (1,836 مليار درهم) لكل منهما. وقال «هناك إقبال واسع من قبل المستثمرين على هذه الإصدارات، حيث يلاحظ استمرار التداول على هذه الصكوك نتيجة لذلك في الأسواق الثانوية العالمية .«وأوضح أن شركة «تمويل» أصدرت كذلك في يناير الماضي صكوكاً بقيمة 300 مليون دولار (1,1 مليار درهم) لأجل 5 سنوات، تستحق في 2017.

المصدر: الاتحاد

ارتفاع القروض الشخصية 2٪ إلى 252 مليار درهم في 2011

بلغ حجم القروض الشخصية (صافية من المخصصات) التي منحتها البنوك بنهاية ديسمبر الماضي 252 مليار درهم، مقابل 247 مليار درهم بنهاية ديسمبر ،2010 بنمو 2٪، لكنها تراجعت مقارنة مع نوفمبر الماضي بنسبة 0.6٪، إذ سجلت 253.7 مليار درهم، وذلك بحسب بيانات صادرة عن المصرف المركزي. وسجلت شهادات الإيداع المملوكة للبنوك التجارية لدى المصرف المركزي 80.4 مليار درهم بنهاية ديسمبر ،2011 مقابل 94 مليار درهم بنهاية ديسمبر ،2010 بتراجع بلغت نسبته 14.5٪ خلال عام. أما شهادات الإيداع الإسلامية فوصلت إلى 13 مليار درهم بنهاية ديسمبر الماضي، مقابل 4.6 مليارات درهم بنهاية ،2010 بنسبة نمو سنوي 182.6٪، وبزيادة بنسبة 6.6٪ عن نوفمبر الماضي، إذ وصلت إلى 12.2 مليار درهم. وأظهرت الإحصاءات أن إجمالي استثمارات الصناديق الخاصة بلغت 258.4 مليار درهم بنهاية ديسمبر الماضي، مقابل 256 مليار درهم بنهاية ديسمبر ،2010 بنسبة نمو بلغت 0.9٪، ومتراجعة عن نوفمبر الماضي بنسبة 1.5٪، إذ كانت 262.4 مليار درهم. وأفادت البيانات أن مخصصات الديون المشكوك فيها بلغت بنهاية ديسمبر الماضي 55.3 مليار درهم، مقارنة مع 44.3 مليار درهم بنهاية ديسمبر ،2010 بزيادة بنسبة 25٪، فيما سجلت المخصصات في نوفمبر 2011 ما قيمته 53.2 مليار درهم، بارتفاع 3.9٪ عن ديسمبر. أما المخصصات العامة، فارتفعت بنسبة 30.4٪ العام الماضي، إذ بلغت 16.3 مليار درهم بنهاية ديسمبر الماضي، مقابل 12.5 مليار درهم بنهاية ديسمبر ،2010 بنمو 30.4٪، ومقابل 15.5 مليار درهم بنهاية نوفمبر ،2011 وبنمو 5.2٪. وأشارت إحصاءات المركزي إلى أن إجمالي استثمارات البنوك نهاية العام الماضي، بلغت 143 مليار درهم، مقابل 124.2 مليار درهم نهاية ،2010 وبنمو 15٪. واستقر عدد المقار الرئيسة للبنوك المحلية عند 23 مقراً، أما عدد الفروع فبلغ 768 فرعاً نهاية ديسمبر الماضي، مقابل 732 فرعاً بنهاية ديسمبر ،2010 بزيادة 36 فرعاً، تمثل نمواً سنوياً نسبته 4.7٪. أما المكاتب الرئيسة للبنوك الأجنبية فلم تشهد تغييراً العام الماضي، إذ استقرت عند 28 مكتباً، وكذلك عدد الفروع الذي استقر عند 83 فرعاً. وأوضحت البيانات أن عدد أجهزة الصراف الآلي بلغت بنهاية ديسمبر الماضي 4172 صرافاً آلياً نظير 3758 صرافا آلياً بنهاية ،2010 بزيادة 414 صرافاً جديداً خلال عام، وبنمو بلغت نسبته 10٪ تقريباً.

المصدر: الاتحاد

14% زيادة في عدد المسافرين عبر مطار دبي يناير الماضي

ذكر تقرير أعده سنتر فور آسيا باسفيك أفييشن (كابا) أن مطار دبي الدولي، أكثر مطارات الشرق الأوسط ازدحاماً بهامش كبير، استقبل 51 مليون مسافر العالم الماضي، مسجلاً معدل نمو تجاوز 8% العام الماضي، ويتوقع أن يسجل نمواً أعلى هذا العام بمقدار 11% إلى 56.5 مليون مسافر مروا عبر المطار. وقال التقرير استناداً إلى بيانات المطار الصادرة أخيراً، إن عدد المسافرين الذين عبروا مطار دبي قفز 14% في شهر يناير من هذا العام، ليصل إلى 4.9 ملايين مسافر. وأضاف التقرير إن طيران الإمارات التي تسلمت العام الماضي 15 طائرة، أضافت خمس طرق جديدة العام الماضي، و7 حتى هذا الوقت من العام. كما أنها تنوي التوسع إلى جنوب شرق آسيا ومناطق مختلفة من أوروبا. وإلى جانب ذلك تتطلع فلاي دبي شركة الطيران الاقتصادية، إلى إضافة طرق جديدة بعد تسلمها 10 طائرات العام الماضي، وسبعاً أخرى في وقت لاحق من العام. وقال إن فلاي دبي منذ إطلاقها في يونيو 2009، أضحت دعامة أساسية لمطار دبي، مكملة شبكة طيران الإمارات بخدمات إلى عدد من الوجهات. وهي تشكل الآن نحو 10% من الطاقة المقعدية في دبي. وقال تقرير كابا ان مطار أبوظبي ناول العام الماضي قرابة 12.4 مليون مسافر، بزيادة 13.9% عن العام الذي سبقه، بخدمات جديدة من ثلاث ناقلات، وهي كاثي باسفيك، وفيرجين اتلانتيك، والطيران التشيكي. وتوقعت شركة مطارات أبوظبي سنة قوية أخرى لمطار أبوظبي في 2012، مستهدفاً زيادة حركة المسافرين إلى 14 مليون مسافر هذا العام، أي بنمو 12%.

المصدر: البيان

التبادل التجاري بين الإمارات واليابان ينمو 38% إلى 184 مليار درهم

ارتفع حجم التبادل التجاري بين دولة الإمارات واليابان خلال عام 2011 بنسبة 37,6%، إلى 184,2 مليار درهم (50,2 مليار دولار)، مقارنة مع 133,8 مليار درهم (36,8 مليار دولار) لعام 2010، وفقاً لإحصاءات هيئة التجارة الخارجية اليابانية "جيترو". وبحسب بيانات الهيئة واصلت حركة التجارية بين البلدين والتي تشمل المنتجات النفطية، نموها بنسبة 28,2% خلال شهر يناير الماضي إلى 16,8 مليار درهم، مقابل 13,1 مليار درهم "3,57 مليار دولار" في يناير 2011. وارتفعت صادرات الدولة الى اليابان خلال شهر يناير الماضي إلى 14,56 مليار درهم "3,97 مليار دولار" مقارنة مع 11,3 مليار درهم "3,11 مليار دولار" للشهر ذاته من عام 2011، بنمو 28,8%. وأفادت البيانات، ارتفاع واردات الدولة من اليابان خلال شهر يناير 2012 لتصل الى 2,24 مليار درهم "613 مليون دولار" مقارنة مع 1,69 مليار درهم "462,8 مليون دولار" للشهر ذاته من العام الماضي، بنمو قدره 32,5%. وأظهرت بيانات هيئة التجارة الخارجية اليابانية لعام 2011 بأكمله صعوداً قوياً في المبادلات التجارية بين البلدين مدعومة بارتفاع أسعار النفط الذي يتصدر صادرات الدولة إلى اليابان. وقفزت الصادرات الإماراتية الى اليابان خلال 2011 الى 156,9 مليار درهم "42,76 مليار دولار"، بنمو 46,5%، في حين نمت واردات الدولة من اليابان بشكل طفيف خلال العام ذاته بنسبة بلغت 1,9% الى 27,3 مليار درهم "7,44 مليار دولار".

المصدر: الاتحاد

الضريبة على المعاملات المالية فى البورصة

يتمثل المقترح فى فرض ضريبة بنسبة 1% على تحركات رؤوس الأموال الساخنة لاستهداف الأطراف المشتركة في هذه المعاملات الضارة بالسوق، مع إعفاء تدفقات رؤوس الأموال التي تتم لأغراض الاستثمار طويل الأجل، وقد كان الهدف من الضريبة في الأساس هو تقليل تقلبات أسواق النقد الأجنبي وتمكين الدول من تحقيق درجة أكبر من الاستقرار في سياساتها الوطنية، يكمن السبب الأساسي للمقترح بفرض الضريبة على المعاملات المالية هو أن تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل هي السبب الأساسي في حالات عدم الاستقرار في أسواق النقد الأجنبي، وأن مثل هذه التحركات تتم أساسا بواسطة المضاربين، بينما تحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل تتم أساسا لأغراض الاستثمار المنتج، لذلك تستهدف الضريبة تحويل المضاربين نحو هذا النوع الثاني من الاستثمارات، من خلال جعل عملية إحلال الأصول نحو الاستثمارات المنتجة طويلة الأجل أكثر جاذبية للمستثمرين. الضريبة على المعاملات المالية من القضايا الساخنة جدا على الساحة هذه الأيام، حيث تم طرح الموضوع على طاولة النقاش أكثر من مرة في الاتحاد الأوروبي، من منطلق أن كل السلع والخدمات تخضع لفرض الضريبة، فلماذا تستثنى المعاملات المالية منها. النسخة المقترحة حاليا من اللجنة الأوروبية هي فرض ضريبة على المعاملات بين المؤسسات المالية مثل البنوك وشركات الاستثمار وشركات التأمين وصناديق التقاعد وصناديق التحوط وغيرها، وذلك بمعدل 0.1% (واحد من عشرة في المئة) على التجارة في الأسهم والسندات، و 0.01% (واحد من مئة في المئة) على المشتقات، للضريبة على المعاملات المالية عدة مزايا أهمها

1- تؤدي إلى تخفيض ربحية عمليات المضاربة في البورصات بصورة واضحة، إذ أنه على الرغم من انخفاض معدل هذه الضريبة، إلا أن ارتفاع معدل تكرار عمليات المضاربة في البورصة سوف يضمن ارتفاع معدل الضريبة على هذه الأرباح بصورة واضحة، وبما أنها لا تفرض على المعاملات الاستثمارية العادية فإن تلك الأخيرة لن تتأثر مما يكفل توجيه الأموال نحو مجالات الاستثمار المنتج، وهو الهدف الأساسي من إنشاء البورصات باعتبارها وسيط لنقل المدخرات ممن لا يملكون فرصا استثمارية ولديهم فائض في المدخرات إلى المبادرين الذين لديهم أفكار استثمارية أو إلى شركات الإنتاج التي تواجه نقصا في المدخرات، بدلا من أن تتحول البورصات إلى شبه صالات للقمار، مثلما هو الوضع حاليا في معظم أسواق الأسهم في العالم.

2- تؤدي إلى خفض تقلبات مؤشرات البورصات، نتيجة خفض عمليات المضاربات في الأصول المالية في الأجل القصير.

3- تجعل اتجاهات البورصة تعكس الصورة الاقتصادية الحقيقية للشركات المدرجة وأوضاع الربحية وجودة الأصول بها .. إلى آخر هذه القائمة من المتغيرات التي يفترض أنها تحدد اتجاهات أسعار الأصول المالية من الناحية الحقيقية في ظل غياب الحوافز نحو المضاربة.

4- هذه الضريبة تتسم بغزارة الحصيلة مما يساعد على مواجهة عجز الميزانيات العامة للدول، من خلال زيادة إيرادات الدولة، على سبيل المثال فإن الضريبة المقترحة من جانب اللجنة الأوروبية، على ضآلتها، يتوقع أن تؤدي إلى تحقيق إيرادات تقدر بـ 57 مليار يورو (حوالي 75 مليار دولارا) سنويا.

5- تعطي السلطات النقدية استقلالية أكبر في تحديد معدلات الفائدة وفقا للمستهدفات التي يراها البنك المركزي، وليس وفقا لضغوط المضاربة.

6- تمكن صانع السياسة الاقتصادية من السيطرة بصورة أكبر على الأزمات المالية نظرا للسيطرة المفترضة على تدفقات رؤوس الأموال مع فرض الضريبة، حيث ستؤدي الضريبة إلى الحد من التدفقات الحادة لرؤوس الأموال بين البورصات المختلفة في الدول التي تسمح بهذه التدفقات.

7- إجبار المؤسسات المالية على المشاركة في تحمل أعباء عمليات إنقاذ الأسواق المالية نتيجة للأزمات، على سبيل المثال لقد كلفت الأزمة المالية الحالية الاتحاد الأوروبي أكثر من 4.6 تريليون يورو (حوالي 6 تريليون دولارا)، وأن الوقت قد حان لكي تساهم المؤسسات المالية بجزء من هذه التكلفة الضخمة في صورة الضريبة المقترحة.

8- أن عملية فرض وتحصيل مثل هذه الضريبة سوف تكون مسألة سهلة حيث يصعب التهرب منها لسهولة حصرها، باعتبار أن العقود المنفذة للمعاملات المالية تسجل في أسواق المال والمؤسسات المالية، وهذه يسهل فرض الرقابة اللصيقة عليها ومتابعتها بشكل جيد.

اما عن اهم الانتقادات التى توجه الى الضريبة فهى:

- يؤدي فرض الضريبة أيضا إلى ان ترتفع الضريبة من تكلفة الاقتراض للحكومات، ومن ثم معدلات الفائدة على السندات الحكومية، فعندما تفرض الضريبة على المعاملات في السندات، فإن الأسعار السوقية للسندات لا بدو وأن تتأثر، ومن ثم تجد الحكومات نفسها في موقف لا بد معه من ان تقوم برفع معدلات العائد على السندات لتعويض حملة السندات عن تراجع مستويات العائد نتيجة فرض الضريبة، الأمر الذي يرفع من تكلفة التمويل الذي تحصل عليه الحكومة، فإذا لم تفعل الحكومات ذلك فإن إقبال المستثمرين على السندات سوف يقل وهو ما يقلل من قدرة الحكومة على اقتراض احتياجاتها من التمويل اللازم لسداد عجز ميزانياتها. بل إن البعض يعمم بالقول بأن فرض الضريبة يرفع من تكلفة رؤوس الأموال بشكل عام وهوما يؤثر سلبا على معدلات الاستثمار الخاص. أكثر من ذلك فإن معارضي فرض مثل هذه الضريبة يرون ان تكاليف المعاملات المالية تعلب دورا هاما في ابتكار أدوات مالية جديدة، ومن ثم فإن فرض مثل هذه الضريبة يؤثر سلبا على عمليات الابتكار للأدوات المالية.
- أن التطور التقني في الأسواق الخاصة للمعلومات والاتصالات أصبح يمكن المتعاملين من الالتفاف على أي ضريبة أو تشريع ضريبي،. ذلك أن التجارب السابقة تشير إلى انه مع كل محاولة للتدخل الحكومي في الأسواق فإن المؤسسات غالبا ما تحاول أن تتفادى أعباء هذا التدخل بالطبع التهرب من الضريبة يعتمد على ما اذا كان الجمهور مقتنعا بأن الضريبة عادية وضرورية لأداء الأسواق على نحو جيد، وإلا ستبدأ عمليات التهرب الضريبي. أكثر من ذلك يرى المتشككون أن التدخل الحكومي يؤدي إلى تشوهات في الأسواق وهو ما يتسبب في عدم الكفاءة في الأسواق الأمر الذي يعقد الأوضاع على نحو أسوأ.
- الأسواق يمكنها من ان تنقل عبء الضرائب من المنتجات التي تفرض عليها الضرائب إلى تلك التي لا تفرض عليها، كما أن هناك خشية بأن يترتب على فرض الضريبة تحويل هذه الضريبة بحيث يكون الدافع النهائي لها ليس المؤسسات المالية وإنما الأطراف الأضعف، مثل المتقاعدين، أو اللجوء إلى عمليات إحلال الأدوات المالية من خلال استخدام المشتقات المصممة بمهارة لتجنب الضريبة، على سبيل المثال عندما تفرض الضريبة على المعاملات بالعملات الأجنبية فإن المشتقات المصممة بعناية يمكنها تجنب استخدام العملات الأجنبية تماما لتبدو العملية كأنها عملية بالعملات المحلية، ومن ثم تجنب الضريبة، بالطبع لا يمكن فرض الضريبة على كافة أشكال المشتقات بصورة كفئة، خصوصا وأن عملية تتبع كافة المعاملات المالية التي تهدف إلى تجنب الضريبة غالبا ما تكون عملية صعبة ومكلفة.
- أهم المشكلات المصاحبة لفرض مثل هذه الضريبة فهي الحاجة إلى التوصل إلى نوع من الاتفاق العالمي حول حتمية فرض الضريبة في معظم دول العالم أو على الأقل الأكثر أهمية منها، حتى يمكن تطبيق الضريبة بصورة فعالة، وذلك لتلافي خطر نقل المؤسسات المالية لمعاملاتها إلى أسواق خارج حدود تلك الأسواق لتجنب التعرض للضريبة. أما اذا طبقت الضريبة في جميع الأسواق فإن تلك المؤسسات لن تجد أسواق خارجية لتنقل أعمالها اليها، وقد أثبتت التجربة صعوبة الحصول على موافقة عدد كاف من الدول الموقعة على اتفاقية بهذا الشأن، ولعل التجربة الأوروبية الحالية خير مثال على ذلك، حيث تلاقي الضريبة على المعاملات المالية معارضة كبيرة من دول المنطقة. جانب من الاختلاف حول تطبيق الضريبة بين الدول هو كيفية تقسيم الضريبة فيما بينها، فمن الممكن ان تكون بعض المعاملات المالية متركزة في سوق محدد، مثل هذا السوق سوف يكون له ميزة تنافسية مقارنة بباقي الأسواق في حال احتفاظ كل سوق بالضريبة حسب حجم المعاملات التي تتم فيه، بينما قد لا يعاني من أي ميزة نسبية في حالة الاشتراك في توزيع الضريبة على جميع الأسواق.
- الضريبة سوف تكون غير فعالة في الحد من المضاربة في البورصة ذلك أن مرونة الطلب على المعاملات المالية تعد منخفضة بشكل عام، وانخفاض مرونة الضريبة يقلل من كفاءتها في تخفيض تنقلات رؤوس الأموال، ومن ثم فليس من المتوقع ان يترتب على فرض الضريبة ورفع تكلفة المعاملات تخفيض الطلب على الأصول المالية في البورصة.